لا مانع من استغلال « الخدمة الاجتماعية » في صالح أبناء المنطقة خاصة في التنمية البشرية

شعيب : « تعاونية » عبدالله المبارك بهرتنا في تنظيم حفل تكريم الطلبة المتفوقين

جانب من التكريم

جانب من الحضور

اثنى الوكيل المساعد لقطاع التعاون في وزارة الشؤون الاجتماعية عبدالعزيز شعيب على التنظيم المميز لحفل تكريم الطلبة المتفوقين لأبناء مساهمي جمعية عبدالله المبارك التعاونية ، حيث ابهرنا الحضور الكثيف من قبل اولياء امور الطلبة ، والالتزام في توزيع الشهادات حسب المراحل الدراسية والتسلسل في إذاعة أسماء الطلبة المتفوقين ، مشيدا بدور المدير المعين عبدالعزيز المسعد والادارة التنفيذية لما لمسناه من نجاح في تطوير الجمعية من الناحية الخدماتية والتسويقية.

واكد شعيب خلال حفل تكريم الطلبة المتفوقين لأبناء مساهمي جمعية عبدالله المبارك التعاونية ، بحضور رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية خالد الهضيبان أن المدير المعين عبدالعزيز المسعد تميز في الالتزام بالقرارات الوزارية والتعاميم الادارية الخاصة في تنظيم حفل تكريم الطلبة المتفوقين ، منوها أن الوزارة حرصت على توفير الخدمات الاجتماعية في القانون كونها اساس فكرة إنشاء العمل التعاوني.

واوضح شعيب أن بند الخدمة الاجتماعية ساهم بالعديد من تقديم الخدمات لمساهمي الجمعيات التعاونية على سبيل المثال تنظيم حفل تكريم الطلبة المتفوقين وتقديم دعم الصيانة للمدارس ، مبينا انه لا يوجد مانع في استغلال بند الخدمة الاجتماعية لما هو في صالح أبناء المنطقة خاصة في التنمية البشرية.

وشدد شعيب ان هناك ضوابط وقرارات تنظيمية لبند الخدمة الاجتماعية وذلك لضمان وصول الخدمة للمستفيدين من المساهمين بشكل مباشر ، حيث هناك بعض التعاونيات لا تتعدى 4 جمعيات قد أساءت استخدام بند الخدمة الاجتماعية وعلى أثره حلت مجالس إدارات وعزل أعضاء تعاونيين ، مضيفا أن معيار تكريم الجمعيات التعاونية يختصر مدى التزامها في القرارات الوزارية والتعاميم الادارية وعلى أساسها يتم تقديم تسهيلات أكثر.

وكشف شعيب أن الوزارة ستقوم بإرسال كتاب لديوان الخدمة المدنية في المطالبة بمساواة المراقب الاداري بالمراقب المالي من ناحية الكادر المالي كون الاختصاصات والمهام موازية للبعض ، موضحا أن الوزارة فتحت باب الالتحاق في دورة المراقبين الماليين والاداريين مؤخرا ، وذلك للحاجة الماسة لهم حيث الاعداد التي تحتاجها الوزارة 70 مراقب مالي و30 مراقب إداري ، نظرا لزيادة أعداد الجمعيات التعاونية وتوسعها من ناحية الاسواق والفروع.

وبدوره قال المدير المعين في جمعية عبدالله المبارك التعاونية عبدالعزيز المسعد إنه لمن دواعي سروري أن التقي مباشرة مع مساهمي الجمعية والذي منذ توليت مهام عملي كمدير معين بالجمعية لم تتيح لي الفرصة أن اتحدث معكم مباشرة. فقد كرست كل وقتي وخبرتي المتواضعة في النهوض بأداء عمل الجمعية، واسمحوا لي أن أذكر أهم ما تم عمله خلال الفترة القصيرة التي لم تتعدى عشرة شهور وأهمها تم إعادة تقييم وضع الجمعية والذي استدعي إلى تغيير البرامج الآلية ووضع برامج متطورة للحاسب الآلي بالجمعية لأحدي الشركات المعتمدة.

وأضاف انه ايضا تم فرض الدورة المستندية على جميع اقسام الجمعية لحفظ حقوقها ولعدم فتح المجال للتلاعب باموالها وربط جميع الأفرع بالإدارة عن طريق DSL لنقل بيانات الحاسب الآلي ، وكذلك تم إعادة تأهيل الشبكة اللاسلكية للأفرع لسرعة نقل المعلومات الخاصة بنظام مراقبة الكاميرات وجاري إعادة توزيع الكاميرات وتطبيق مواصفات وزارة الداخلية بالاضافة تم إعادة مطالبات بالسداد لبعض الشركات من حساب الجمعية تصل لأكثر من 200 ألف دينار ، ورفع البضاعة الراكد عن المخازن بمبلغ يصل نصف مليون دينار ، كما تم تنفيذ 4 مهرجانات تسويقية ، و توفير عدد 3 مكائن ATM موزعة على المنطقة.

معهد البناء البشري يقيم حفل تخريج أبناء المواطنات المتزوجات من غير الكويتي النسائية

صورة جماعية

أقام معهد البناء البشري بالتعاون مع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية حفل تخريج أبناء المواطنات المتزوجات من غير الكويتي تحت رعاية معالي وزير الشؤون الاجتماعية سعد إبراهيم الخراز وبحضور وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية هناء الهاجري ممثلا لراعي الحفل، وبتواجد وكيلة قطاع الرعاية الاجتماعية شيخة العدواني ، ورئيس الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية لولوة الملا ، ورئيس مجلس إدارة معهد البناء البشري لتدريب فئات الرعاية الاجتماعية د. أحمد الباطني ، ود. موضي الحمود ، وبحضور ممثلي جهات الدولة المختلفة من ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ولفيف من الشخصيات المهتمة بقضايا المجتمع المختلفة.

وقد أكدت وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية هناء الهاجري في كلمتها نيابة عن معالي وزير الشؤون على حرص وزارة الشؤون الاجتماعية في دعم قضايا المواطنات المتزوجات من غير الكويتي ودراسة العديد من القوانين الخاصة بهن ومن ذلك قانون المساعدات الاجتماعية والرعاية الأسرية، إيمانا من الوزارة بأهمية إيصال الحق الكامل للمواطنات وأبنائهن، والحصول على كافة الحقوق والامتيازات التي تصرف للمواطنين.

وأضافت الهاجري أن الوزارة لن تتوانى في تقديم ودعم كل الجهود الرامية الى تطوير وتنمية دولة الكويت وفق خطة التنمية المستدامة: من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية مع جمعيات النفع العام في الكويت التي تعد شريكا حقيقيا في التنمية من خلال مشاريعها وإنجازاتها المتعددة في مجالات المرأة والأسرة .

من جانبها أوضحت رئيس الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية لولوة الملا أن الجمعية ستواصل تقديم الخدمات لأبناء المواطنات الكويتيات واستمرار المطالبة بحقوق أبنائهن في التدريب والتوظيف؛ لما للجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية من ارتباط وثيق بهذه الفئة من خلال «مشروع المطالبة بالحقوق المدنية للكويتية المتزوجة من غير كويتي».

مبينة أن هذه الشراكة المجتمعية مع معهد البناء البشري جاءت نتاجا لهذه الأهداف الأصيلة للجمعية الثقافية، إذ نحتفل اليوم بتخريج أبنائنا بعد مرور ٩ أشهر متواصلة من التدريب والتأهيل؛ لنقطف ثمرة هذا الإنجاز الذي نأمل أن يكتمل بمعرض التوظيف؛ من أجل الوصول الى فرص وظيفية لهم في القطاعين الخاص والمدني، إضافة إلى الأمل الكبير في تفعيل قانون توظيفهم بالقطاع الحكومي.

وتوجهت الملا بالشكر لشركاء النجاح جميعهم بدءا بمعهد البناء البشري والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وديوان الخدمة المدنية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي على ما بذلوه من مجهود تجاه أبناء المواطنات.

تتمات

المبارك : إصلاح

وأكد أن «ما يحدث لا يمكن السكوت عنه أو القبول به ، ويجب علينا تحمل المسؤولية تجاه المواطنين في هذا الأمر ، فالشوارع ليست ملكنا بل هي ملك الناس التي تستخدمها وما حصل مؤسف» ، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن «الحكومة خصم شريف ولكن من لا يحترم ولا يقدر مصلحة المواطنين لا يمكن أن نحترمه ونسامحه في هذا الأمر».

من جانبه أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح ، في مداخلة خلال الاجتماع أن «الأخطاء التي ارتكبت جريمة بحق الكويت وحق المواطن الكويتي» ، لافتا إلى أن كمية الأمطار التي هطلت في البلاد أخيرا تعادل معدل أمطار سنة كاملة هطلت خلال أربع ساعات.

وقال الجراح «إننا أمام تحد كبير» إذ سيتم البدء بإصلاح الطرق عبر إغلاق حارة طريق واحدة والإبقاء على حارتين ، ولدى الانتهاء منها سيتم البدء بالحارة المجاورة لها وهذا العمل طويل وشاق ، مشيرا إلى أن استخدام حارة الأمان لمستخدمي الطرق من شأنه توفير 50 في المئة من الوقت المحدد لإصلاح الطرق.

من ناحيته قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ، أن جهاز المناقصات المركزية باشر بناء على قرار صادر من مجلس الوزراء ، بمخاطبة جميع الجهات الحكومية لتزويده بالشركات التي لديها مشاريع متعثرة معها ليتم حرمانها من المشاركة في المناقصة التالية ، كي تكون هناك عقوبة رادعة يلتزم بها الجميع.

وعن العاملين في الجهاز الحكومي أفاد الصالح بأن «لجان التحقيق التي شكلت من وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان بوشهري ، تقوم بأعمالها وبدأت تأخذ إجراءات ضد أي مقصر من الجانب التنفيذي.

ولفت إلى أن ذلك ينطبق أيضا على القطاع الخاص الذي لم يتعامل وتجاوز مواثيق العمل الفنية في ظل وجود هذه المادة» ، مشددا على أنه ستكون هناك عقوبة رادعة أيضا.

وبين أن ذلك يأتي بناء على ما تفضل به سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن معاقبة المقصرين ، سواء من الجانب التنفيذي من الجهات الحكومية أو الشركات التي لم تقم بالدور اللازم.

أضاف أن ذلك يأتي تفعيلا للفقرة الرابعة في المادة (85) من قانون رقم (49) لسنة 2016 الخاص بجهاز المناقصات المركزية ، والتي تنص على «حرمان كل شركة متعاقدة تعثرت في تنفيذ مناقصة من الدخول في أي مناقصة تليها مع أي جهة أخرى».

بدوره أكد وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور فهد العفاسي ، أنه ستتم محاسبة الأشخاص المتسببين الذين أشرفوا على هذه الأعمال قانونيا وتطبيق مواد القانون عليهم ن إضافة إلى الشركات «فهناك ضمان عشري موجود يفعل عليها أيضا».

وقال العفاسي إن هناك جانبين للعقوبة الجزائية يتمثل أحدهما في الإضرار بالمال العام ، والآخر في تعويض عبر رفع قضايا مدنية على هذه الشركات.

وأوضح أن المسؤولين في وزارة الأشغال العامة تعاونوا مع لجنة التحقيق «بشكل واضح وتفاعلهم كان على مستوى الحدث» ، مشيرا إلى أنه تم إطلاعه على تقرير اللجنة وتوصياتها.

من ناحيتها استعرضت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة جنان بوشهري الإجراءات التي اتخذتها «الأشغال» والهيئة العامة للطرق والنقل العام خلال الفترة الماضية ، تمهيدا للبدء في تنفيذ خطة إصلاحات الطرق.

وأكدت الوزيرة بوشهري «أننا سنعمل بتوصية سمو رئيس مجلس الوزراء بمعاقبة المتسببين ، سواء كانوا من العاملين في وزارة الأشغال العامة أو في القطاع الخاص الذين عملوا على تنفيذ هذه المشاريع».

وذكرت أنه تم البدء فعليا في اتخاذ هذه الخطوات بشأن من قصر في أداء مهامه الوظيفية ، سواء من القياديين أو الموظفين في الوزارة إضافة إلى اتخاذ الخطوات الفعلية باتجاه الشركات المقصرة في تطبيق البند الرابع من المادة (85) من قانون المناقصات المركزية مشيرة إلى أن (الأشغال) اتخذت خطوات فعلية لتطبيق هذه العقوبة عليهم.

ولفتت إلى أن توصية سمو رئيس مجلس الوزراء بإصلاح الضرر هي أولوية ، ويجب أن يبدأ ذلك بأقرب وقت وستكون بالتأكيد في الأسبوع الأول من شهر أبريل المقبل.

مجلس الوزراء

وقد نوه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بما أبداه أعضاء مجلس الأمة من تفهم كامل وروح المسئولية ورقي في الطرح ، مؤكدا على أنه سيتم الأخذ بالاعتبار كل الملاحظات التي طرحت أثناء النقاش ، وكل ما من شأنه تغليب المصلحة الوطنية العليا على أي مصالح أخرى ، ويحقق للبلاد مقومات النهوض والرقي والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة .

من جهة أخرى استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح ، بشأن النتائج الرسمية للانتخابات التكميلية لعضوية مجلس الأمة للفصل التشريعي الخامس عشر بالدائرتين الثانية والثالثة والتي جرت يوم السبت الماضي.

وقد عبر مجلس الوزراء عن ارتياحه للجهود التي قام بها رجال القضاء وكل من وزارتي الداخلية والعدل والأجهزة الحكومية الأخرى، لضمان حسن تنظيم عملية الانتخابات، وتمكين الناخبين من ممارسة انتخاب مرشحيهم في جو من الحرية والراحة، وأعرب عن تهنئته لكل من السيد د. بدر حامد الملا ، والسيد عبدالله أحمد الكندري على فوزهما بثقة الناخبين وحصولهما على مقعدي الدائرة الثانية والدائرة الثالثة ، متمنيا لهما النجاح والتوفيق في أداء مهامهما ومسئولياتهما لخدمة الوطن والمواطنين.

من جهة أخرى كلف مجلس الوزراء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ، بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لاستكمال تطبيق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019/2024 ، وفق جدول زمني محدد بالخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها ، وموافاة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بتقرير دوري يتضمن ما تم بهذا الشأن.

كما كلف مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي أمس ، برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس الوزراء الإدارة العامة للطيران المدني التنسيق مع وزارة الأشغال العامة والجهات التي تراها مناسبة ، لاستكمال الأعمال اللازمة لإنجاز وتنفيذ وتشغيل مشروع مطار الكويت الدولي (T2) والمشاريع المرافقة ذات الصلة، وموافاته بتقرير دوري كل 3 أشهر يوضح مراحل تنفيذ المشروع بما يتفق مع الجدول الزمني الموضوع لإنجاز الأعمال والعوائق التي قد تعترض تنفيذه.

وكلف مجلس الوزراء مؤسسة الكويت للتقدم العلمي التنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والجهات ذات الصلة ، لاستكمال التفاصيل المتعلقة بعقد الاستشاري الذي سيكلف بإعداد دراسة تطوير وإصلاح الإدارة الحكومية من جميع الجوانب، وموافاته بتقرير شامل يتضمن التصورات والمقترحات اللازمة في هذا الشأن.

18 نائباً طلبوا

بالعديد من الملاحظات والمقترحات ، سيتم رفعها في مسودة التوصيات بعد المناقشة ، معتبرا ان معاناة المواطنين في أزمة التوظيف لها أكثر من جانب أولها نسبة المواطنين والوافدين العاملين في القطاعين العام والخاص، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل، إضافة إلى نقص الوظائف مقارنة بعدد طلبات التوظيف المقدمة .

وضرب الشاهين مثالا بأن هناك هيئة تقدم لها 9 آلاف طلب توظيف ، بينما فيها 110 درجات وظيفية ، بالإضافة الى هيئة مالية تقدم لها 765 طلبا بينما الدرجات المتاحة 28 درجة وظيفية فقط .

وأشار إلى ان هناك خللا واضحا في التوظيف الحكومي حيث يوجد 825 صيدليا وافدا و599 اداريا غير كويتي ، و25 الف ممرض وممرضة وافدين في وزارة الصحة ، ويوجد أيضا3200 مؤذن وامام وخطيب غير كويتي في وزارة الاوقاف و1346 وظيفة تربوية مساندة من اخصائيين نفسيين واجتماعيين وأمناء مكتبات ومسؤولي تقنيات تربوية في وزارة التربية ، مؤكدا أن هذه الآلاف من الوظائف من الممكن ان يشغلها مواطنون.

وطالب الشاهين الحكومة بأن تعالج بجدية هذا الملف وان تربط التعليم باحتياجات سوق العمل الفعلية ، متمنيا ان يكون هذا الطلب هو بداية لحل هذه الازمة الخانقة وتخفيف معاناة الوطن والمواطنين منها .

واعتبر ان هناك تخبطا في سياسات الحكومة حيث يوجد بطء في توظيف الكويتيين في القطاع الخاص أيضا ، كما أن الدعم الحكومي لأصحاب التراخيص المنزلية «متناهية الصغر» لم يصرف حتى الآن.

واستغرب الشاهين عدم تقديم كادر للعاملين في هيئة القوى العاملة بعد دمج برنامج إعادة الهيكلة بها ، ولم تنفذ وعودها للنواب ولموظفي الهيئة بهذا الشأن حتى الآن .

الدلال : استعجال

وشهادة الزور وجرائم الاتجار بالمخدرات والخمور ، والتجسس على أمن الدولة والتخابر مع العدو ، والتحريض على الفسق والفجور والدعارة والقمار وحيازة الأسلحة بهدف الإضرار بالدولة والأمن العام وسلامة المواطنين .

وأكد أنه خلاف هذه القضايا لا يمكن أن تكون الجرائم مبررًا لحرمان المواطن أو المواطنة من ممارسة حقه الانتخابي، مشيرًا إلى أن التوسع في الاجتهاد القضائي لتفسير الجرائم قد يوصل إلى تقييد الحريات.

من جهة أخرى جدد الدلال تعهده بمتابعة عدد من الأولويات التي تهم المواطنين ، وفي مقدمتها الملف التعليمي ، معربًا عن أمله في أن تتم ترجمة توجيهات سمو الأمير في ما يتعلق بتطوير التعليم .

وقال إنه تقدم بتصور لتطوير التعليم تم اعتماده في مجلس الأمة ، وكان هناك التزام من قبل الحكومة ووزارة التعليم العالي ، بتقديم تقرير في الأول من شهر مايو المقبل ، وتقرير آخر في الأول من نوفمبر المقبل.

ولفت إلى أن صاحب السمو أمير البلاد أبرز أهمية نهوض التعليم والنهوض به، وبناء عليه هناك توجه على مستوى القيادة العليا والبرلمان ومن المفترض أن تواكب الحكومة هذه التوجهات.

وأوضح الدلال أن هناك بعض الجهود بذلت ومنها صدور اللائحة التنفيذية لاعتماد الشهادات ، تتضمن ضوابط لعدم تكرار جريمة تزوير الشهادات، مؤكدًا أن هناك جوانب لم تظهر للنور ومنها ما يتعلق بالمركز الوطني لتطوير التعليم .

العقيل تعلن

المجتمع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كل في مجاله ، موضحة أن التسجيل للراغبين في المشاركة سيستمر حتى الخامس من شهر مايو المقبل.

وذكرت أن جائزة الكويت للتنمية المستدامة تمنح للمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص ، ممن ساهمت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مؤكدة أن البلاد قطعت شوطا طويلا في تحقيق جزء كبير من هذه الأهداف وماضية قدما ، لتكون من أوائل الدول الملتزمة بتنفيذها كاملة.

وأوضحت أن الخطة الإنمائية الوطنية في الكويت ارتأت منهجا مبتكرا ، يجعل المؤشرات العالمية ومؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية أساسا لخلق برامج تنموية يقوم بتمويلها القطاع العام والقطاع الخاص.

وأكدت ضرورة التركيز على تمويل البرامج التنموية الوطنية أو الأممية على منهج بناء القدرات ، و دعم رأس المال البشري وإرساء البنى التحتية اللازمة للنهوض بخلق تنمية مستدامة.

ونوهت في هذا الشأن بالتعاون بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجمعية العلاقات العامة الكويتية وعدد من مؤسسات القطاع الخاص ، بغية تعزيز التنافس بين شركاء التنمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ال17 وتحقيق أجندة 2030.

من جانبه قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتية الدكتور خالد مهدي ، إن انطلاق مبادرة جائزة الكويت للتنمية المستدامة اليوم بالتعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني يؤكد أن المسؤولية التنموية للدولة هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع شركاء التنمية.

وأوضح مهدي أن أهداف التنمية المستدامة تعتبر أهدافا أممية اتفقت عليها دول العالم كافة ، مؤكدا أن البلاد تبذل جهودا حثيثة لتنفيذ هذه الأجندة وتحقيقها.

أضاف أن الكويت انتهت من إعداد مسودة التقرير الطوعي الأولي بشأن أهداف التنمية المستدامة ، بالتعاون مع الجهات المعنية والذي ستقدمه البلاد إلى منظمة الأمم المتحدة في شهر يوليو المقبل.

وأفاد بأن الكويت تعاملت مع ملف التنمية المستدامة وأجندة 2030 بحرفية كبيرة إذ تم تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المطيري يطالب

وأكد المطيري ضرورة التروي وعدم الإقدام على هذا المشروع قبل دراسته بكل أبعاده الاستراتيجية لتكون الصورة واضحة ، مشيرًا إلى أن المشروع يعطي الهيئة العامة للمدينة صلاحيات واسعة وجميع اختصاصات الوزارات والجهات الحكومية ويمنحها كذلك اختصاصات المجلس البلدي.

وقال إن الجميع يؤيد إنجاز القوانين والمشاريع التنموية التي تساهم في تطوير مرافق الدولة بشرط أن تكون متوافقة مع الدستور والقانون والمنظومة الأخلاقية والاجتماعية، غير أن هناك ثوابت لا يمكن المساس بها من أهمها هوية المجتمع الكويتي المحافظة.

وأوضح المطيري أن الجميع يستشعر الاختلالات الاقتصادية وعدم تنويع مصادر الدخل وزحف باب الرواتب على الميزانية العامة ، وسيدعم الحكومة إن قدمت مشاريع تعالج هذه الاختلالات.

« القوى العاملة »

اجمالي التراخيص المسجلة لدى الهيئة تحت مسمى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ 7.876 ترخيصا ، موزعة على 4.436 ملفا ، مبينا ان اجمالي الملفات الموقوفة منها بلغ 363 ملفا تمت احالة المخالفين منها الى التحقيقات.

وأشار الى ان قطاع المشروعات الصغيرة يحظى باهتمام ومراقبة الدولة لجميع اعماله ، وتوفر له كل أوجه الدعم المطلوب لضمان الالتزام بضوابط وقوانين العمل المعمول بها في البلاد.

وأوضح ان الهيئة تتابع قطاع المشروعات الصغيرة عبر لجنتين هما لجنة التفتيش على المشروعات والمعنية بمتابعة هذا القطاع ورصد المخالفات ولجنة رفع الحظر المعنية بفتح الملفات المغلقة إذا ما تم تلافي المخالفات المسجلة على الشركة.

رئيس الأركان الجزائري

المتوقع أن يزور رمطان لعمامرة المعين حديثا في منصب نائب رئيس الوزراء عددا من الدول ، بينها روسيا والصين وبعض دول الاتحاد الأوروبي لتوضيح الأزمة في الجزائر.

ويحتج آلاف الجزائريين منذ أكثر من ثلاثة أسابيع على الرئيس المعتل الصحة عبد العزيز بوتفليقة ، ورفضوا عرض رئيس الوزراء الجديد تشكيل حكومة شاملة تغير المشهد السياسي في البلاد.

هولندا : مقتل

ويدعى غوكمان تانيس مشتبه به في الاعتداء، وعرضت صورة له من كاميرا الترام.

ورجح رئيس الوزراء الهولندي سقوط عدد من الضحايا في أوتريخت ، فيما أفادت مراسلة «العربية» بأن الشرطة الألمانية تفتش كل القطارات القادمة من هولندا، كما نشرت الشرطة عناصرها على الطريق السريع الذي يصل مدينة أوتريخت بألمانيا.

وكتبت الشرطة على تويتر: «التحقيق يشمل وجود دافع إرهابي محتمل»، فيما كتب رئيس جهاز مكافحة الإرهاب الهولندي بيتر-جاب البيرسبرغ على تويتر أنه يجري «مشاورات أزمة»، مضيفا أن «الدافع الإرهابي غير مستبعد.. والمعلومات لم تكتمل بعد».

وقال قائد مكافحة الإرهاب الهولندي إن إطلاق النار حدث في أكثر من موقع».

وقالت الشرطة الهولندية في وقت سابق، إن المسلح الذي فتح النار على الترام في مدينة أوتريخت، لا يزال طليقا، و يتم البحث عنه بكل الوسائل الممكنة.

وتحدثت الشرطة عن مسلح واحد، إلا أنها لم تستبعد وجود مسلحين آخرين، بحسب ما نقلت وكالة «إيه أن بي» الهولندية للأنباء عن الشرطة.

وعززت قوات الأمن إجراءاتها عند مقر الحكومة في لاهاي، وفق ما أفادت الإذاعة الهولندية.

هذا وتم وقف حركة النقل العام في كافة أنحاء مدينة أوتريخت.

وقررت السلطات الهولندية وجمعيات إسلامية إغلاق المساجد في أوتريخت احترازيا.

كماعززت قوات الأمن الهولندية، الإجراءات الأمنية في المطارات والمواقع العامة الحيوية.

وطلبت الشرطة من المدارس في أوتريخت إغلاق أبوابها.